سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها

جمعية الدعوة والارشاد وتوعية الجاليات بالحجرة

٢٠٢٢م

مقدمة :

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

النطاق :

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان :

أولاً: الرقابة بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام ويجب إعداداها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين بصفة: فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء المشروع.

تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير تقييم أداء المشاريع: وتكون لتحليل ظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

تقارير تقييم أداء العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة: تكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً : المبادئ

مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليساهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل.

المسؤوليات :

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

تم الاطلاع على سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها بالجمعية

وذلك في يوم : الاحد الموافق : ١١/٩/٢٠٢٢ م

م.	الاســـــــم	صفـــــته	التوقيـــع	ملاحظات
١	د. مرضي بن أحمد عطيه الزهراني	رئيس المجلس		
٢	مبارك بن عطيه مبارك المقبلي الزهراني	نائب الرئيس		
٣	حسن بن محمد حبلص الزهراني	المشرف المالي		
٤	خضر بن شامي عبدالله السعدي الزهراني	عضواً		
٥	علي بن أحمد عطيه الزهراني	عضواً		
٦	خضر بن علي محمد المقبلي الزهراني	عضواً		
٧	عبدالعزيز بن علي عطيه الخزمري	عضواً		
٨	صالح بن علي سعيد المقبلي الزهراني	عضواً		
٩	محمد يحيى المقبلي الزهراني	عضواً		